تطوير التحليل النقدي للسياسات العامة | 2021-2025

سياسة التوسّع في الجامعات الأهلية كحلّ لمشكلات التعليم الجامعي في مصر: قراءة نقدية في السردية الرسمية للدولة

يوسف حاتم

كانون الأول/ديسمبر 2025

مدخل عام

في شهر مايو/أيار 2025، أعلن وزير التعليم العالي في مصر عن إنشاء 12 جامعة أهلية[1] جديدة خلال مدة زمنية قياسية، على أن تبدأ الدراسة فيها في العام الأكاديمي 2026/2025. وبذلك ارتفع عدد الجامعات الأهلية في مصر من 20 جامعة قبل هذا الإعلان إلى 32 جامعة، على أن يبدأ تشغيل الجامعات الجديدة بعد نحو خمسة أشهر فقط من تاريخ الإعلان.[2]

ويأتي هذا التوسّع في إطار طفرةٍ غير مسبوقة شهدها هذا القطاع منذ أغسطس/آب 2020، إذ انتقل عدد الجامعات الأهلية من ثلاث جامعات فقط أُنشئت خلال العقد الأول من الألفية الجديدة،[3] إلى 32 جامعة بحلول 2025، بزيادةٍ قدرها 29 جامعة خلال خمس سنوات فقط منذ تأسيس جامعة العلمين الدولية (أغسطس/آب 2020) وما تلاها من جامعات جديدة.

تكمن خصوصية هذا الإعلان الوزاري في السرعة المفاجئة لمرحلة تنفيذه مقارنةً برحلة الجامعات الخاصة في مصر، والتي استغرقت عقودًا للوصول إلى لحظة الإطلاق والتشغيل واستقبال الطلاب. وتبرز أهميته كذلك في كونه مشروعًا تبنّاه الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ بدايته في أغسطس/آب 2020،[4] وحرص على الترويج له بشكلٍ متكرّر، كما سيتّضح لاحقًا في تحليل السردية. ولهذا، لم يكن من المستغرب أن يصرّح رئيس الوزراء بأن "الفضل كلّه في الإسراع بإنشاء الجامعات الأهلية يعود لتوجيهات الرئيس السيسي".[5]

من هذا المنطلق، تكتسب دراسة سردية الدولة في الترويج السريع لهذه السياسة أهمية خاصة، إذ تقدّم مثالًا واضحًا على أحد أشكال التغيّرات الجذرية التي تنتهجها الدولة في مجال التعليم الجامعي، وتُظهر الكيفية التي تُبنى بها هذه السياسات على المستوى السردي. وتتضاعف أهمية التحليل عندما نضع في الاعتبار أن الرئيس

المصري، في أحد تصريحاته عن سياسة الجامعات الأهلية المزمع إنشاؤها، اختتم حديثه بالقول: "ودي طريقتي مع أي حاجة في البلد".[6] وهو ما يعكس أن هذه السياسة ليست معزولة عن سائر قطاعات السياسات العامة في مصر في الوقت الحاضر، بل تعكس نهجًا أوسع يتبنّاه الرئيس في التعامل مع سائر القضايا العامة المطروحة كأولويات تستلزم المعالجة.

وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه السردية من خلال استخدام الإطار السردي للسياسات، الذي ينطلق من افتراضٍ مفاده أن البشر "حيوانات قصصية" (homo narrans)، وأن القصص تؤدي دورًا جوهريًا في كيفية فهم الأفراد والجماعات للقضايا العامة وفي تصميم السياسات وعملياتها ونتائجها.[7] ويركّز هذا النهج على تفكيك البناء التكتيكي للسردية وكيفية توظيف عناصرها للتأثير في العمليات السياسية ونتائجها،[8] انطلاقًا من أن تغيير الرأي العام يتطلّب سرد قصة جيدة أكثر من الاعتماد على تفاصيل السياسة ذاتها.[9]

ويستند الإطار السردي في ذلك إلى أربعة عناصر هيكلية أساسية[10] سأستخدمها في تحليل سردية الدولة بشأن الجامعات الأهلية بغية تفكيك أبعاد الصراع الرمزي المتعلق بالعدالة التعليمية بعد أكثر من خمسة وستين عامًا من تبني مبدأ الجامعات الحكومية شبه المجانية، وهي:

1. الإطار او السياق (Setting): وهو السياق الذي تُطرَح ضمنه مشكلة السياسة العامة بما يشتمل عليه من حقائق يُنظر إليها كمسلّمات، وقيود قانونية ودستورية، وخصائص جغرافية وديموغرافية، فضلًا عن القواعد التي يتفق عليها معظم الأطراف المعنية؛ وبعبارة أخرى، هو المسرح الذي تدور عليه أحداث القصة السياساتية.
2. الشخصيات (Characters): وهي عنصر محوري في كل سردية سياساتية، ويصنّف الإطار السردي هذه الشخصيات إلى ثلاثة أنماط رئيسية: الأبطال (heroes) الذين يمتلكون القدرة على حلّ المشكلة، والأشرار (villains) الذين يُلقى عليهم اللوم في التسبّب بها، والضحايا (victims) الذين يتحملون تبعاتها. ولا يُشترط أن تكون هذه الشخصيات أفرادًا محدّدين، إذ يمكن أن تكون كيانات مجرّدة مُجسَّدة مثل البيئة أو الحرية، أو فئات اجتماعية واسعة مثل الطلاب.
3. الحبكة (Plot): وهي الرابط الذي يجمع بين الشخصيات المختلفة وبين الإطار العام للسياسة، وغالبًا ما تتّخذ شكل بداية ووسط ونهاية. ولا يضع الإطار السردي تعريفًا إجرائيًا صارمًا للحبكة، مما يفتح السياق لاستيعاب أشكالٍ متعدّدة للحبكة.
4. الحلم أو القيمة التي تسعى للدفاع عنها (Moral of the Story): وهو المخرج الذي تقدّمه السردية عادةً بوصفه الحلّ الأمثل للمشكلة المطروحة. وقد يكون ذلك في صورة توجّهٍ جديد للدولة، أو الاكتفاء بالدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن. ومع ذلك، قد تخلو بعض السرديات من حلٍّ واضح، وتهدف بدلاً من ذلك إلى إبراز حجم المشكلة أو التركيز على حالة عدم اليقين المحيطة بها.

الإطار

تندرج السردية التي تروّج لها الدولة بشأن التعليم الجامعي ضمن إطارٍ أوسع تُطلَق عليه تسمية "التنمية الاقتصادية الشاملة"، والتي تبرّر السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة، باعتبارها ضرورة لمواجهة أزمات

اقتصادية حادة تهدّد استقرار الدولة. ووفقًا لهذا الطرح، اضطرّت الدولة إلى تنفيذ برنامج "إصلاح اقتصادي شامل"، يقتضي التخلي عن نموذج تقديم الخدمات المجانية، بدعوى أن الدولة لم تعد قادرة على تحمّل أعباء هذه الخدمات.[11] وتتجسد هذه الرؤية في التصريح الشهير للرئيس عبد الفتاح السيسي: "هتدفع، هوّريك اللي عمرك ما شفته. مفيش ببلاش خلاص".[12]

وتنبثق من هذا الإطار العام، أطرٌ فرعية منها ما يتعلق بأزمة التعليم الجامعي في مصر، والتي يتطرّق لها الرئيس السيسي عبر مستويين:[13]

1. على المستوى الأول، تقديم سبب الأزمة باعتبارها أزمة قلّة جامعات، إذ يرى الرئيس أن عدد الجامعات لا يتناسب مع عدد الطلاب المتزايد، مشيرًا إلى أنه "من المفترض أن يكون لكلّ مليون مواطن جامعة واحدة"، ما يعني أن مصر تحتاج إلى ما لا يقلّ عن 100 جامعة.[14]
2. على المستوى الثاني، يتمّ التركيز على ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل كمشكلة ملحّة، حيث يتّهم الرئيس الجامعات الحالية بتركيزها على تخصصات لا يحتاجها سوق التشغيل، مطالباً بالتركيز على تخصصات جديدة تتماشى مع متطلبات هذا السوق[15].

الشخصيات

يطرح الإطار السردي للسياسات العامة كما سبقت الإشارة، فرضية مفادها أن كل أداء سردي فعّال ومُقنع يجب أن يتضمن ثلاثة أدوار رئيسية، هي: البطل، والشرير، والضحية. وبالاستناد إلى هذا التصوّر، يمكن تأطير الشخصيات في السياسة محلّ البحث على النحو التالي:

الشرير: يتمثّل الطرف الشرير – وفق رؤية الرئيس – في الجامعات الحكومية المكتظّة بالطلاب، والتي تعجز عن مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل،[16] وتستمرّ في تخريج أعدادٍ كبيرة من الطلاب غير المؤهلين وظيفيًا. ويلقي الرئيس على هذه الجامعات مسؤولية ارتفاع معدلات بطالة الشباب بسبب "تعليمها السيئ"، مستشهدًا في أحد لقاءاته بنتائج اختبارٍ أجراه على 300 ألف من خرّيجي الجامعات، لم يجد من بينهم سوى 111 شخصًا "صالحين للعمل"، معلقاً بسخرية عن سبب البطالة الرئيسي من وجهة نظره بالقول: "علشان تعليمي تعبان، يا مصريين إصحوا".[17]

الضحايا: يتمّ تصويرهم في الطلاب الجامعيين كـ"أولادنا"، هؤلاء الذين يتلقون تعليمًا ضعيف الجودة في الجامعات الحكومية، مما يضعف فرصهم في الحصول على وظائف بعد التخرّج. وذلك بالإضافة إلى معاناتهم من محدودية الطاقة الاستيعابية للجامعات، التي لا توفّر لهم تعليمًا جيدًا قادرًا على تأهيلهم لسوق العمل بسبب تكدّس أعداد كبيرة من الطلاب في الجامعات الحكومية، حيث تشير النشرة السنوية[18] للطلاب المقيدين بالتعليم العالي للعام الجامعي 2018/2019 وهو العام الذي يسبق التوسّع في إنشاء الجامعات الاهلية إلى التحاق 3.1 مليون طالب بالتعليم العالي منهم 2.26 مليون طالب في الجامعات الحكومية والأزهر البالغ عددهم 28 جامعة فحسب بنسبة 72%.

البطل: يتجسّد البطل في النظام السياسي الذي تمثّله الحكومة والرئيس، الذي يسعى – بحسب السردية التي يبنيها للترويج للجامعات الأهلية - إلى حماية هؤلاء الطلاب من استغلال بعض الجامعات الأجنبية المتمثل في دفع مبالغ مالية طائلة للحصول على تعليمٍ منخفض الجودة،[19] عبر توفير تعليم متميّز داخل مصر من خلال الجامعات الأهلية، مع تأكيده أن "الهدف تعليمي وليس مادّي".[20]

الحبكة: تتمثّل في الفشل الهيكلي الذي – وفقاً لرؤية الرئيس – تتّسم به الجامعات الحكومية، باعتبارها عصيّة على الإصلاح الجذري في مقابل الجامعات الأهلية الجديدة التي يطوّر فيها التعليم ويحسّنه. بهذه الطريقة تُبرَّر ضرورة تجاوز محاولات إصلاح الجامعات الحكومية بإنشاء كيانات تعليمية بديلة، إذ إن استمرار الاعتماد عليها سيؤدي، بحسب هذا الطرح، إلى تخريج أعداد كبيرة من الشباب غير المؤهلين لسوق العمل، وبالتالي تزداد البطالة دون ذنبٍ من جانب الدولة.

وفي هذا السياق، يشير الرئيس إلى أن هناك فئة أخرى من الطلاب الميسورين يلجؤون إلى الدراسة في الخارج، حيث تستقطبهم جامعات أجنبية تفرض رسومًا مرتفعة، رغم أن بعضها – بحسب توصيفه – "متواضع المستوى" أكاديميًا. ويُصوَّر هذا الأمر على أنه خسارة مزدوجة: خروج أموال طائلة إلى الخارج، واحتمال حصول الطلاب على تعليم أقلّ من المستوى المنشود.[21]

الحلم والقيمة التي يسعى للدفاع عنها: في مواجهة هذا الواقع، يظهر الرئيس في دور الفاعل الحاسم، حيث يطرح الحلّ من خلال إنشاء "الجامعات الأهلية" باعتبارها مسارًا تعليميًا موازيًا، يقدّم برامج ذات جودة تعليمية مرتفعة، ولا يُحمّل الدولة أعباءً مالية جديدة، إذ تغطي الرسوم تكاليف التشغيل فقط. وهذه الجامعات ستكون عالية الجودة و"لا مثيل لها إلا في مصر"، ويتحقق بذلك حلّ لمشكلتي العدد وجودة التعليم .[22]

ويُصاغ الحلّ لاحقًا بشكلٍ أكثر وضوحًا في أحد تصريحاته، ردًا على الانتقادات الموجهة لهذه السياسة بوصفها تخدم الطبقات المقتدرة فقط، حيث قال: "عندي قبح (في إشارة إلى ضعف الجامعات الحكومية)، وعندي حسن (البرامج الجديدة). أخلص القبح ولا أعمل الحسن؟ أنا رأيي أعمل الحسن وأقلل من القبح".[23]

ويستكمل الرئيس مؤكداً أن هذه استراتيجيته "مع أي حاجة في البلد"، والتي تقوم على إنشاء بدائل جديدة "ذات جودة عالية" بدلًا من محاولة إصلاح المؤسسات القائمة، والتي توصف ضمنيًا بالفشل أو "القبح". وبهذه الطريقة، تُقدَّم الجامعات الأهلية وفقاً لهذا التصوّر كحلٍّ عملي "واقعي" يحقق جودة تعليمية مرتفعة، ويعالج أوجه القصور القائمة، دون إرهاق ميزانية الدولة بمحاولات إصلاح النظام القديم. ولتدعيم هذه السردية والترويج للحلّ المطروح، نشرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام 2024 تقريرًا وصف فيه المرحلة الحالية بأنها شهدت «طفرة غير مسبوقة» في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، موضحًا أن هذه السياسة "الجريئة" أفرزت تطورًا كميًا ونوعيًا في هذا القطاع الحيوي ضمن إطار «الجمهورية الجديدة».[24] وفي العام التالي (2025)، أشارت الوزارة إلى أن إجمالي عدد الجامعات في مصر ارتفع

إلى 128 جامعة، مقارنة بـ50 جامعة فقط عام 2014، وهو ما اعتبرته دليلاً على حجم الاستثمارات الضخمة الموجهة إلى منظومة التعليم العالي والتوسع الكبير في إنشاء الجامعات.[25]

الوجه الآخر للسردية: السياسة الجديدة تحلّ مشكلة مَن؟

ما سبق هو السردية الرسمية للدولة حول هذه السياسة العامة، والتي رُوّج لها على مدار السنوات الماضية باعتبارها الحلّ لأزمة التعليم العالي في مصر. لكن التدقيق في تحيّزات هذه السياسة يوضح أنها موجَّهة بالأساس لفئة اجتماعية محدّدة. ففي لقاءٍ لوزير التعليم العالي للحديث عن الفارق بين الجامعات الأهلية والجامعات الحكومية، أوضح الوزير أن الجامعات الحكومية "موجودة لمن لا يقدر"، بينما أُنشئت الجامعات الأهلية لتلبية احتياجات طبقة وصفها بالمتوسطة القادرة على الإنفاق على تعليم أبنائها، وهو ما يعني أن هذه الجامعات تستهدف طبقة بعينها من المواطنين.[26]

وعلى الرغم من أن الوزير أشار في التصريح نفسه إلى وجود استثمارات كبيرة في الجامعات الحكومية الموجهة للسواد الأعظم من الطلاب، فإن الأرقام، كما أشرنا سابقًا، تُظهر واقعًا مختلفًا؛ ففي السنوات الخمس الأخيرة زاد عدد الجامعات الحكومية بثلاث جامعات فقط، مقابل إنشاء تسعٍ وعشرين جامعة أهلية جديدة في الفترة نفسها.[27]

وفي الوقت ذاته، تتجاهل السردية الرسمية أحد الجذور الأساسية لأزمة التعليم الجامعي، والمتمثّل في عدم التزام الدولة بالنسبة الدستورية المخصصة للتعليم الجامعي، المقدَّرة بـ2% من الناتج المحلّي الإجمالي. إذ لا تخصّص الدولة فعليًا سوى نسبة أقل من ذلك بكثير، تبلغ نحو 1.54% فقط للتعليم الجامعي وما قبل الجامعي معًا مقارنة بـ3.78% قبل تولّي السيسي للسلطة.[28] وقد أقرّ رئيس الجمهورية نفسه في أحد المؤتمرات الصحفية بعدم الالتزام بهذه النسبة، مبرّرًا ذلك بمحدودية الموارد المتاحة، قائلاً:

"معاك المبلغ ده؟ هتعمل استحقاق دستوري ازاي للتعليم؟ مش بتقولوا كدة؟ أنتم عاوزين أضحك عليكم؟ تقول لي استحقاق دستوري للصحة والتعليم؟ هل الدولة المصرية معاها هذه الأموال للـ100 مليون، تعلّمهم؟... الأرقام المطلوبة مش موجودة يا جماعة، ولازم كلنا نبقى موجودين على أرض الواقع" .[29]

وبذلك، فإن الدولة، في ظل عجزها عن الوفاء بالتزاماتها الدستورية في الإنفاق على التعليم، اختارت نقل العبء المادي إلى المواطنين عبر السياسة الجديدة الخاصة بإنشاء الجامعات الأهلية التي تُعرَّف بأنها "غير هادفة للربح". غير أن رسوم الدراسة في هذه الجامعات تثير تساؤلات جدّية حول مدى انطباق هذا الوصف عليها. فعلى سبيل المثال، تبلغ مصروفات دراسة الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة الأهلية 60 ألف جنيه[30] (حوالي 1,260 دولار أميركي) وهي مساوية تمامًا لرسوم دراسة التخصّص ذاته في جامعة 6 أكتوبر الخاصة،[31] ومن ثمّ يبرز تساؤل جوهري حول مبرّرات هذه التكاليف المرتفعة التي تتقارب — بل تتطابق أحيانًا — مع مصروفات الجامعات الخاصة الهادفة للربح، رغم أن الجامعات الأهلية يُفترض أن تعمل بمنطق مختلف يقوم على عدم السعي لتحقيق أرباح.

عدالة الفرص غير محقَّقة

أحد المرتكزات الرئيسية في هذه السياسة هو التركيز على زيادة عدد الجامعات بغضّ النظر عن تصنيفها أو طبيعتها، حيث قال الرئيس: "إحنا محتاجين يكون عندنا 100 جامعة في مصر بغض النظر عن تبويبهم أو تصنيفهم، سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة".[32] لكن الأرقام المتاحة تشير إلى أن أزمة التعليم العالي في مصر لا تتعلق فقط بعدد الجامعات، بل بعدم المساواة في فرص الالتحاق بها. ومن المرجح أن تؤدي هذه السياسة، التي تقوم على التوسع في إتاحة فرص تعليمية بمصاريف مرتفعة، إلى تعميق هذا الخلل بدلًا من تجاوزه، فبحسب بيانات منظمة "اليونسكو"[33] لعام 2014 (وهي آخر بيانات تفصيلية حسب الثروة) تشير إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الفئات الغنية تصل إلى 60%، في مقابل 40% للفئات المتوسطة والفقيرة.

كما تشير بيانات "البنك الدولي" إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم العالي هو الأقل إنصافًا بين جميع مستويات التعليم؛ إذ لا تستفيد الشريحة الأدنى من الاستهلاك (الأكثر فقرًا) سوى من نحو 10% فقط من هذا الإنفاق العام، في حين تستحوذ الشريحة الأعلى (الأكثر ثراءً) على ما يقارب 31% منه.[34]

كما أن العدالة في تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتخصصات العليا أصبحت ايضًا مهددة مع هذه السياسة من خلال التباين في معايير الالتحاق القائمة على درجات المتقدمين بعد إنهاء الدراسة الثانوية، فبينما يصل الحد الأدنى للالتحاق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إلى 93% [35]يمكن للطالب الالتحاق بنفس الكلية في جامعة القاهرة الأهلية بنسبة تبدأ من 68%،[36] بفارق يصل إلى 25%.

جودة التعليم في ظل السياسة الجديدة

لا تقتصر التساؤلات على عدالة النفاذ للفرص في ظل السياسة الجديدة، بل تمتدّ إلى جدوى السياسة في تحسين الجودة، فهذه السياسة ليست جديدة تمامًا على التعليم العالي المصري بل تمثّل امتدادًا لسياسة أقدم طبّقتها الدولة منذ تسعينيات القرن الماضي، عُرفت بسياسة "تقاسم التكاليف" (Cost-Sharing) في التعليم العالي، والتي ارتكزت على نقل عبء تكلفة التعليم إلى المستفيدين من خلال إنشاء برامج اللغات الخاصة داخل الجامعات الحكومية المصرية.[37] وقد طُبقت هذه السياسة على نطاق واسع، حتى باتت كل جامعة حكومية تقريبًا تضمّ برامج خاصة برسوم مرتفعة لتغطية تكاليف التعليم.

غير أن تقييم هذه التجربة بعد عقود من تطبيقها كشف عن محدودية فعاليتها في تحقيق الأهداف التعليمية. فقد أشارت أطروحة دكتوراه عام 2010، استندت إلى حالتي دراسة لبرامج من هذا النوع، إلى أن رضا الطلاب عن مستوى التعليم لم يرتفع بما يتناسب مع الرسوم المدفوعة، وأن هذه البرامج تهدّد مبدأ عدالة التعليم.[38] النتيجة الأوضح أظهرتها دراسة ماجستير[39] نُشرت عام 2014، ركّزت على برامج اللغات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتوصلت إلى أن إدخال سياسة "تقاسم التكلفة" في صورة برامج اللغات الأجنبية المدفوعة (FLIP) لم يكن له تأثير ملحوظ على جودة التعليم باعتبارها ملائمة للغرض. ورأت الباحثة

أن تزايد الاستثمارات العامة والخاصة في التعليم العالي لم ينعكس في صورة فوائد حقيقية للحكومة، نظرًا لتجاهل الحاجة إلى نظام شفّاف وخاضع للمساءلة.

وبناءً على ذلك، كان من المفترض أن تدفع هذه النتائج صانعي القرار إلى إعادة التفكير في المشروع الحالي، لا سيما أن التجربة السابقة لم تثبت نجاحًا يُذكر في تحسين جودة التعليم -وهو الهدف الأساسي للجامعات الأهلية حسب سردية الرئيس- وفق ما خلصت إليه الدراسات. إلا أن الحكومة مضت قُدمًا في إنشاء عدد أكبر من الجامعات الأهلية، متبنيّة الرؤية ذاتها ولكن على نطاق أوسع، ومن دون الأخذ بتوصيات الإصلاح المؤسسي والحوكمة الرشيدة.

كما أن التسرّع في إنشاء هذه الجامعات يثير مخاوف جدّية بشأن تراجع جودة البرامج التعليمية المقدّمة فيها. فقد أشارت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على سبيل المثال، عبر صفحتها الرسمية على منصة التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، إلى أن إعداد برامجها التعليمية والتي ستدرَّس لأول مرة، ويبلغ عددها ستة برامج تعليمية جديدة، تمّ خلال عام واحد فقط منذ الاتفاق على إنشاء الجامعات.[40]

إلى جانب ذلك، تحمّل هذه السياسة مخاطر بنيوية على جودة التعليم في الجامعات الحكومية، إذ من المتوقّع أن تشجّع الفروق الكبيرة في رواتب أعضاء هيئة التدريس انتقال الكفاءات الأكاديمية من الجامعات الحكومية إلى الجامعات الأهلية، حيث تتراوح الزيادة في الأجور لثلاثة أضعاف.[41]

ويُعدّ التغيير الذي طرأ على نمط المحاضرات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة مثالًا دالًا على هذه المخاوف؛ إذ استُبدل نظام المحاضرات القديم والذي كان يفرض محاضرتين أسبوعيًا لكلّ مادّة، بواقع ساعة ونصف لكل منهما، بمحاضرة واحدة فقط مدتها ثلاث ساعات،[42] وهو ما تشير التحليلات إلى أنه جاء على الأرجح لتوفير أيام لأعضاء هيئة التعليم للتدريس في الشق الأهلي من الجامعة.

الأزمة ليست في الجامعات بل في السياسة

أخيرًا فإن ما سعت هذه الورقة إلى تقديمه هو تحليل السردية التي تبنّتها الدولة لتبرير التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية، عبر تفكيك الطريقة التي أُعيد بها تأطير أزمة التعليم العالي في مصر بوصفها مشكلة كمية تتعلق بعدد الجامعات. وقد أظهر التحليل كيف صيغت السياسة الجديدة في إطار خطاب المصلحة العامة، بينما تُخفي في بنيتها تحيّزات اجتماعية واقتصادية واضحة، تُعيد إنتاج الفجوات الطبقية في فرص التعليم بدلًا من تقليصها.

ومن خلال هذا التحليل، لا تهدف الورقة إلى الطعن في أهمية التوسّع في التعليم الجامعي، بل إلى لفت الانتباه إلى الحاجة لمراجعة الشروط التي تُطبَّق فيها هذه السياسة لضمان قدر أكبر من العدالة والإنصاف. فإعادة النظر في كيفية تصميم وتنفيذ سياسة التوسّع في هذه الجامعات يمكن أن تمثّل مدخلًا لمناقشة أعمق حول

توزيع الموارد التعليمية ومعايير تكافؤ الفرص، بما يجعل سياسات تطوير التعليم العالي في مصر أكثر توازنًا بين الكفاءة والعدالة.

---

[1] الجامعات الأهلية كما تعرّفها الحكومة المصرية، هي جامعات تُنشأ وتُدار عبر الجهاز الحكومي لكن بمصاريف مرتفعة تغطي تكلفة تشغيلها وتختلف عن الجامعات الحكومية في أنها لا تقدّم خدمات التعليم بشكل شبه مجاني كما تفعل الجامعات الحكومية.

[2] الهيئة العامة للاستعلامات، وزير التعليم العالي يعلن صدور قرارات جمهورية بإنشاء 12 جامعة أهلية جديدة، متاح على https://mediadr.sis.gov.eg/bitstream/handle/123456789/102850/MOHESR20250527_0515.pdf

[3] هي الجامعة الفرنسية في مصر (2002)، وجامعة النيل (2006 – ثم تحولت رسميًا إلى جامعة أهلية في 2014)، والجامعة المصرية للتعلّم الإلكتروني الأهلية (2008)، للمزيد مراجعة موقع المجلس الأعلى للجامعات، متاح على https://scu.eg/

[4] رئاسة الجمهورية، الرئيس عبد الفتاح السيسي يجتمع برئيس مجلس الوزراء وعدد من المسئولين، متاح على https://www.presidency.eg/ar/.../news-1042023/

[5] رئيس الوزراء: "يجب أن ننسب الفضل كله في إنشاء الجامعات الأهلية بأسرع وقت وبأعلى جودة ممكنة لفخامة الرئيس"، الأهرام، متاح على https://gate.ahram.org.eg/Massai/News/4987278.aspx

[6] نشرة السادسة ، "الرئيس السيسي: إنشاء الجامعات الأهلية يستهدف بيئة التعليم بتكلفة أقل"، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=7k3aIH1DJIE

[7] Michael D. Jones, Mark K. McBeth, and Elizabeth A. Shanahan, "Introducing the Narrative Policy Framework," in The Science of Stories: Applications of the Narrative Policy Framework in Public Policy Analysis, ed. Michael D. Jones, Elizabeth A. Shanahan, and Mark K. McBeth (New York: Palgrave Macmillan, 2014),p 1. (Jones et al, “Introducing the Narrative Policy Framework”)

[8] Jones et al, “Introducing the Narrative Policy Framework” .p9.

[9] Jones et al, “Introducing the Narrative Policy Framework” .p2.

[10] Jones et al, “Introducing the Narrative Policy Framework” .p6-7.

[11] يزيد صايغ، "الجمهورية الثانية: إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2025.

[12] السيسي للمواطنين: هعمل لكم كل حاجة بس مش ببلاش.. ادفع بقى، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=p2A4UjDB30k

[13] صباحنا مصري" ،الرئيس السيسي الجامعات الأهلية أنشئت لتكون بديلا للجامعات خارج مصر"، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=A-bOIqyhTKw

[14] CBC Egypt، "الرئيس السيسي: عدد الجامعات في مصر 72 جامعة.. كل مليون نسمة في مصر في حاجة إلى جامعة"، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=GlZ3qBETKfU

[15] TenTV، "الرئيس السيسي: الجامعات الأهلية بما تحويه من مجالات تساهم في ربط التعليم بسوق العمل"، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=H0huyAMnto0

[16] المرجع السابق

[17] CBC Egypt، "السيسي: الدولة أعلنت عن فرص عمل براتب 20 ألف دولار تقدم لها 300 ألف واللي نجح 111 فقط"، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=uINLSijB5hQ

[18] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية الطلاب المقيدون - أعضاء هيئة التدريس 2018/2019، متاح على https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1547

[19] TenTV، "الرئيس السيسي: الجامعات الأهلية بما تحويه من مجالات تساهم في ربط التعليم بسوق العمل"، 29 آب/أغسطس 2020، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=H0huyAMnto0 (TenTV, 2020)

[20] TenTV, 2020

[21] TenTV, 2020

[22] صدى البلد، "الرئيس السيسي يعد المصريين: «هوريكوا جامعة مش موجود منها غير في مصر»"، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=HwLJp25JUrk.

[23] نشرة السادسة" ،الرئيس السيسي: إنشاء الجامعات الأهلية يستهدف بيئة التعليم بتكلفة أقل"، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=7k3aIH1DJIE

[24] الهيئة العامة للاستعلامات، "منظومة التعليم العالي والبحث العلمي تشهد طفرة غير مسبوقة في عهد السيسي"، متاح على https://mediadr.sis.gov.eg/handle/123456789/63549

[25] وزير التعليم العالي يعلن صدور قرارات جمهورية بإنشاء 12 جامعة أهلية جديدة، متاح على https://mediadr.sis.gov.eg/handle/123456789/102850.

[26] eXtra news، "وزير التعليم العالي يوضح الفارق بين الجامعات الأهلية والحكومية"، 23 /8/ 2020، تاريخ الاطلاع 9/10/2025، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=UwQA4iCkwrQ.

[27] الهيئة العامة للاستعلامات، منظومة التعليم العالي والبحث العلمي تشهد طفرة غير مسبوقة في عهد السيسي، https://mediadr.sis.gov.eg/handle/123456789/63549.

[28] مي قابيل، "موازنة 2025–2026: مصر في قبضة الديون"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 مايو/أيار 2025، متاح على https://eipr.org/publications/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-2025-2026-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A8%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86

[29] "لأول مرة: الرئيس يعترف بتجاهل الحكومة لنسب التعليم والصحة الدستورية" - تعليق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، متاح على https://eipr.org/press/2023/06/...

[30] قائمة مصروفات جامعة القاهرة الأهلية من الموقع الرسمي، https://cnu.cu.edu.eg/images/7-13-2025%202-07-15%20PM.png

[31] قائمة مصروفات الجامعة من الموقع الرسمي، https://o6u.edu.eg/dpagesuni.aspx?FactId=0&id=7813.

[32] CBC Egypt، "الرئيس السيسي: عدد الجامعات في مصر 72 جامعة.. كل مليون نسمة في مصر في حاجة إلى جامعة،" متاح على https://www.youtube.com/watch?v=GlZ3qBETKfU

[33] UNESCO, Wealth disparities in Higher education attendance in Egypt, https://www.education-inequalities.org/indicators/higher_1822/egypt/wealth_quintiles#year=%222014%22.

[34] The World Bank, Egypt Public Expenditure Review for the Human Development Sectors (Washington, DC: The World Bank, 2022), 59.

[35] موقع التنسيق الحكومي، https://tansik.digital.gov.eg/application/Certificates/Thanwy/Limits/LimitA2025.htm

[36] اليوم السابع، "نتيجة تنسيق جامعة القاهرة الأهلية.. 68.75% سياسة واقتصاد و55% للقانون أدبى"، 7 سبتمبر/أيلول 2025، متاح على https://www.youm7.com/story/2025/9/7/.../7113652.

[37] Engi Mohammed Mostafa Gamal Eldin, "The Impact of Cost-Sharing on Quality of Education in Egypt Public Universities" (master's thesis, KDI School of Public Policy and Management, 2014), 23.

[38] Manar Sabry,. Foreign Language Instructed Programs in Public Universities in Egypt: Implications for Resource Diversification, Quality and Equity in Higher Education. (Ph.D. Dissertation, SUNY Buffalo,2010).

[39] Engi Mohammed Mostafa Gamal Eldin, Op.Cit.p5-6.

[40] رد على تعليق على هذا المنشور، https://www.facebook.com/share/p/15yKczjtjx/

[41] حوارات للباحث مع استاذه في الجامعات المصرية.

[42] اطلاع الباحث على الجداول الداخلية للكلية.